

التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية

د/ عبد الله مولة
قسم علوم التسيير
جامعة باجي مختار-عناية

ملخص

في العقد الثامن من القرن الفائت، انتهى الجدل التقليدي حول الدور الاقتصادي للدولة إلى تنويع الرؤية النيو . ليبرالية؛ عقب "أزمة الفعالية والمشروعية" التي نخرت أسس الدولة الراعية. بالمقابل، انعكس الاتجاه في العقد الموالي؛ حيث عاد الحديث . مجددا . عن ضرورة تدخل الدولة. هذا التآرجح يستدعينا . اليوم . حول مقاربات جديدة، باتجاه إعادة الاعتبار لوظيفة الضبط، وإعادة النظر في أطر وأشكال تدخل الدولة.

مقدمة

في خضم التحولات الاقتصادية والتجارية الهامة التي يشهدها عالم اليوم في سياق العولمة، تعود مسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحل صدارة الانشغالات، إن على الصعيد الفكري والأكاديمي، أم على الصعيد البراغماتي للسياسات الاقتصادية. بالنظر إلى ذلك الانفلات الخطير للأوضاع، في مختلف مناطق العالم . بما فيها المناطق المتقدمة . والناجم عن استفحال مشكلات التنمية والتجارة الدولية، القديمة منها والجديدة مثل: مشاكل التفاوت في توزيع الدخل، والفقر، والتبادل اللامتكافيء. وغيرها. وهي تحديداً، المشكلات التي تدفع

Résumé

Deux tendances contradictoires ont marqué la fin du 20ème siècle et les débuts du 21ème au sujet du rôle économique de l'état, à savoir le retour en force des thèses néo-libérale dans les années 80 contre la tendance plutôt modérée des années 90. Ce revirement nous interpelle aujourd'hui de proposer de nouvelles approches, et ce dans une perspective de redéfinition du cadre et des formes d'intervention publique

. اليوم . نحو إعادة الاعتبار لوظيفة الضبط أو التنظيم من قبل الدول، وفي الوقت نفسه، إعادة النظر في بعض أطر وأشكال تدخل الدولة غير الفعالة.. وجهتنا في هذا المقال، هي نحو التمعن في شكل أو نمط الدولة، الكفيل بتحقيق التحكم المنشود في التبادل الحر والتنمية، استنادا على مقارنة تاريخية ونظرية لدور الدولة الاقتصادي.

أولاً: الدولة الراعية: الثابت والمتغير

لعل، أن الشكل المهيمن والمستمر لتدخل الدولة في الحقبة المعاصرة، هو ما اصطلح عليه: الدولة الراعية (l'état-providence). ومن ثم، يتوجب أن نبدأ بتحليل هذا الشكل ؛ بأبعاده المختلفة، النظرية، التاريخية، الاقتصادية، والاجتماعية.

1 . في المصطلح:

بالمعنى الضيق، يعين مصطلح الدولة الراعية وظيفة الدولة في إعادة توزيع الدخل من خلال الضمان الاجتماعي الذي يضمن الاستفادة من التعويضات عن المخاطر المختلفة (P.Rosanvallon, 1995 : p17). وبالمعنى الواسع، يعين المصطلح مجموع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة . كما حددها الاقتصادي الأمريكي روبير موسجراف (Robert Musgrave) (J.P.Delas, 2001 : p393) وهي: وظيفة تخصيص الموارد (allocation) والتي تتضمن الإنتاج، السلعي منه وغير السلعي من خلال المؤسسات العمومية. ثم، وظيفة إعادة توزيع الدخل والتحويلات الاجتماعية. ثم، وظيفة التثبيت (la stabilisation) التي تنصب على ضبط أو تنظيم الاقتصاد باتجاه التوازن..

وحسب المعنى الثاني (الواسع)، يغطي المصطلح العديد من أشكال تدخل الدولة سادت في حقب و مناطق مختلفة، مثل: الدولة الكينزية، الدولة الاشتراكية، الدولة الوطنية. وغيرها من الأشكال التي سنأتي إليها بعد قليل.

2 . الدولة الراعية، التنمية، التبادل الحر:

منذ البداية . الحقبة الماركانتيلية . إلى يومنا، ارتبط تدخل الدولة بمتطلبات التحكم في التنمية والتبادل الحر ، وهذا مايتضح جليا في عرضنا التالي، لبعض المحطات الرئيسية في التطور التاريخي للدولة الراعية.

أ . من بسمارك إلى بفريج:

إذا تركنا الحقبة الماركانتيلية جانبا، يمكن تأريخ البوادر الأولى للدولة الراعية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وهي الحقبة التي تمثل كما نعلم أوج الثورة الصناعية. وتجد هذه البوادر تفسيرها على مستويين: من جهة، هناك المشاكل المتصلة بالتصنيع مثل: الإفقار، وحوادث العمل، وتمزيق النسيج العائلي الناجم عن النزوح الريفي(F.Teulon,1997 :p73). وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه ابتداء، من العقد الثامن من القرن التاسع عشر سنت العديد من قوانين الحماية الاجتماعية في جل البلدان الأوروبية. وعلى سبيل الذكر: في ألمانيا، سنت حكومة المستشار بسمارك في الفترة ما بين 1881 و 1889 قوانين الحماية من حوادث العمل والضمان الاجتماعي والتقاعد. وفي فرنسا، سنت أيضا عدة تشريعات مشابهة خلال بدايات القرن العشرين.

من جهة ثانية، تجد تلك البوادر تفسيرها . خلال هذه الفترة الأولى . في العودة إلى الممارسات الحمائية، بعد أربع عقود من سياسات التبادل الحر. حيث شهدت هذه الفترة 1870-1893، «صعود نمط من الماركانتيلية الجديدة التي، لا تسعى إلى اكتتاز مزيد من النقد) على غرار الماركانتيلية الأولى) بقدر ما، تسعى إلى دعم القوى الإنتاجية للأمة»(R.Schneb,1963 :p79). والأمثلة التاريخية النموذجية لهذا المنعرج هي البلدان الثلاث: فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي، لجأت إلى زيادة في التعريف الجمركية؛ تحت ضغوط مجموعات المصالح(الزراعية والصناعية) و/أو، تحت وقع الأزمات الاقتصادية

(البطالة)(P.Barbet,1997 :p33). وفي فترة لاحقة من القرن العشرين: (فترة ما بين الحربين العالميتين، تلتحق باقي الدول الكبرى . بما فيه بريطانيا العظمى . بهذه

السياسات الحمائية؛ مع زيادة وتنوع "الترسانة الحمائية"، بفعل استفحال الصراع التجاري وآثار أزمة 1929 (M.Rainelli, 1999b). أما عن الأفكار الاقتصادية السائدة في هذه الفترة، فقد كانت المرآة العاكسة لميزان القوى الجديد، و مصدر الحجة لتفعيل السياسات الحمائية. وتحضرنا هنا، أفكار كويز (P.Cowés)، وفريدريك ليست (F.List) مثلا، حول الحمائية المؤقتة للصناعة الناشئة، وحول اعتبار التفاوت في مستويات التطور بين البلدان كقيد للانفتاح الخارجي، والصراعات التجارية بين الأمم. (ibid : pp38-54)

هذا عن البوادر الأولى لنشوء الدولة الراعية . بمعناها الضيق .. أما تبلورها النهائي، فقد تم مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد صدور التقرير المشهور: تقرير بفريج (le rapport Bevridge) الذي، تضمن تصورا شاملا لنظام التأمين الاجتماعي ضد المرض والبطالة، فضلا عن التقاعد والمعونات الاجتماعية المختلفة.. (F.Teulon, 1997.op cité : p75). ومباشرة، بعد الحرب تبنت مختلف الدول . بما فيها الدول الأكثر ليبرالية، مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . مبادئ هذا النظام، ومضت في تطبيقها بدرجات متفاوتة؛ على امتداد العقود الثلاثة اللاحقة التي عرفت بـ"الثلاثين المجيدة" (les trente glorieuses). ومن نافلة القول، التأكيد هنا أيضا، بان السياق العام لتبلور فكرة الدولة الراعية . عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية . لم يختلف عن سابقه، وان اختلفت المظاهر . وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة من جهة، إلى آثار أزمة 1929 التي أعادت النظر في الكثير من المسلمات الليبرالية حول دور الدولة (صعود الأفكار الكينزية)؛ ثم إلى التغير في تقدير المصالح الذي، فرض هذه المرة اللجوء إلى تحرير التبادل، من خلال التوقيع على اتفاقيات "الجات" سنة 1947.

ب . الدولة الراعية الكينزية:

فضلا عن البعد الاجتماعي الذي تم تكريسه مبكرا، حققت الدولة الراعية قفزة نوعية كبيرة مع صعود الأفكار الكينزية؛ باتجاه مفهوم أوسع لتدخل الدولة، يمتد لوظائف تخصيص الموارد والضبط الاقتصادي بل وحتى، إلى أنماط من التخطيط..

وإجمالاً، توصي تلك الأفكار بتبني سياسات اقتصادية واجتماعية كلية من شأنها «العمل على حقن الاقتصاد الوطني بجرعيات منشطة من الإنفاق لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال.. وإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود..» (رمزي زكي، 1999 ب: ص 88). ومن الواضح، أن اللجوء إلى مثل هذه السياسات في نظر الكينزيين إنما، يفرضه واقع الأزمات الدورية التي تصيب الاقتصاديات الرأسمالية على غرار أزمة الكساد الأعظم لسنة 1929؛ وعجز آليات السوق على إعادة هذه الاقتصاديات إلى حالة الانتعاش. وهكذا، يبدو أن تدخل الدولة - بالمنظور الكينزي - كان ورائه هاجس النمو والتوظيف الكامل. وعلى العموم، كان تطبيق هذه السياسات من العوامل المهمة في تفسير ذلك النمو المطرد وحالة الرفاه الكبير، اللذين شهدهما العالم الرأسمالي خلال، فترة «الثلاثين المجيدة» (1945 - 1975).

يبقى أن نضيف بأنه، فضلا عن البعد التنموي الداخلي لتلك السياسات، فقد كان لها بعد خارجي. وإن لم يحظ بتحليل مفصل عند كينز - متمثلاً في إدماج أثر المتغيرات الخارجية (الصادرات والواردات) في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي عبر، ما يسمى مضاعف التجارة الخارجية (A.Samuelson, 1993: p465 et p466). ولعل التفكير الكينزي بهذا الخصوص، لم يكن عديم التأثير على مجرى السياسات التجارية للدول التي، رفعت - من جديد - شعار التبادل الحر منذ أواسط القرن الفائت؛ تحت مظلة «الجات». وفي هذا الخصوص، تجب ملاحظة أن الهدف المعلن للدول، كان في الأصل (حسب ما ورد في ميثاق هافانا الموقع سنة 1948) التنسيق بين السياسات الوطنية لتحقيق الهدف المزدوج: التوظيف الكامل وترقية التجارة الدولية. اعتماداً، على الفكرة الليبرالية التقليدية بأن تحرير التجارة سيؤدي إلى تشجيع التنمية. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية - كما هو معلوم - رفضت المصادقة على ميثاق هافانا المذكور؛ وارتأت - مراعاة لمصالحها - الاكتفاء بمعاهدة «الجات» التي، تترك الالتزام بالاتفاقيات المقررة في هذه المعاهدة؛ رهن تقدير المصالح الوطنية في كل دولة (F.Barbet, 1997. op cite : p151 et p152). أما عن واقع التطور الملفت في المبادلات الدولية، الملاحظ على امتداد الأربعة عقود من عمر الجات؛ (فان

الشواهد التاريخية تؤكد . حسب سمير أمين . خطأ تلك الفكرة الليبرالية بحيث «أن نمو التجارة كان ناتج النمو الاقتصادي أكثر منه سببا له» (سمير أمين، 1997: ص 62) ؛ والعلاقة الواضحة . يضيف سمير أمين . هي « بين الازدهار الاقتصادي (السبب) والتوسع التجاري (النتيجة)، لا العكس» (المرجع السابق: ص 62 و ص 63). وعن أسباب هذا النمو الاقتصادي في تلك الفترة . كما يرى سمير أمين . فإنها تكمن في «فاعلية النظام» الذي، بنته الدول في الغرب (دولة الرفاه الكينزية والفوردية)، وفي الشرق (الدولة الاشتراكية وفك الارتباط)، وفي العالم الثالث (الدولة الوطنية وطموحات حركة التحرر) (المرجع السابق، ص.ص 49 . 62).

ج . الدولة الوطنية:

النمط الثالث للدولة الراعية الذي يستوقفنا أيضا، هو ذلك النمط الخاص؛ الناجم عن تنويع حركة التحرر الوطني في العالم الثالث بالاستقلال، في الخمسينات والستينات من القرن الفائت. ونعني به : ما يشير إليه المصطلح المستساغ: الدولة الوطنية.

ومن دون الدخول . الآن . في سجال حول طبيعة هذه الدولة و أشكالها المختلفة؛ يهمننا التركيز في البداية، على صلة النمط العام لهذه الدولة بالإشكالية التي، نحن بصدها في هذا المقال. أي: إشكالية التحكم في التبادل الحر والتنمية. وفي هذا الصدد، يجب القول أن سلوك هذه الدولة قد "تطبع" بمزيج من الاتجاهين اللذين، كانا يتنافسان حول عرش الفكر التنموي خلال تلك الحقبة، وهما: الاتجاه الاشتراكي، والاتجاه الكينزي:

من الاتجاه الاشتراكي، أخذت الدولة الوطنية العديد من التصورات والمناهج عن التنمية؛ ضمن ما عرف بـ "الطريق الاشتراكي" (تمييزا عن الطريق الرأسمالي). ولعل أهم هذه "المقتبسات": اللجوء إلى "الدولة" (l'étatisation) على نطاق واسع من خلال، حركة التأميم التي، طالت مجموع المؤسسات الاقتصادية من بنوك وشركات.. ثم، اعتماد نهج التخطيط المركزي على الطريقة السوفيتية؛ القائمة على الدور الرائد

للدولة، في إعداد خطط التنمية. أخيرا وليس آخرا، هناك نهج الانكفاء على الذات، وعدم الاندماج في الأسواق العالمية.

ومن الاتجاه الكينزي، تم اقتباس العديد من أدوات التحليل ووصفات للسياسات الاقتصادية. إن كان تعلق الأمر بأهداف التنمية، مثل: هدف التوظيف الكامل أم، بوسائلها، مثل: زيادة الإنفاق الحكومي أم، بنماذجها، مثل: نماذج النمو والتوازن (نموذج هارود ودومار مثلا)..(رمزي زكي، 1999ب: ص89، ص90)

لكن، بغض النظر عن هذا التأثير المزدوج الذي خضع له سلوك الدولة الوطنية، فقد كان لهذا الأخير، أسسه ومبرراته الموضوعية في تلك الفترة، وهي الأسس والمبررات التي ستستمد منها الدولة الوطنية؛ مشروعيتها أمام شعوبها على امتداد عقود. نذكر من بين هذه الأسس والمبررات ما يعنى بواقع التخلف الموروث من الحقبة الاستعمارية و ضعف القطاع الخاص الوطني.(كاظم حبيب، 1995: ص210)

هذا إذن، عن سلوك وبعض أسس الدولة الوطنية. فماذا عن انجازاتها ؟ إجمالا، يمكن القول أن هذه الانجازات وان، لم ترق إلى مستوى انجازات دولة الرفاه الكينزية إلا أنها، تضمنت قدرا من التحولات الهامة في أوضاع البلدان المعنية خلال، ما يزيد عن عقدين من الزمن. سواء، من جهة تحقيق معدلات معتبرة للنمو الاقتصادي أم، من جهة تحسن الدخل و مستوى المعيشة للأفراد أم، من جهة حركة التصنيع التي، دبت في جل البلدان النامية.

3. في أزمة الدولة الراعية:

بعد مرحلة من المد . دامت قرابة ثلاثة عقود . و اتسمت بحالة من الرفاه في كنف الدولة الراعية؛ دخل العالم ابتداء من النصف الأول من السبعينات في مرحلة من الجزر، اتسمت بحالة من الأزمة المستمرة التي، طالت العالم المتقدم والعالم الثالث، على حد سواء. و هذه الأزمة . في جوهرها . هي أزمة الدولة الراعية، بأنماطها المختلفة. وان، اختلفت مظاهرها وإيقاعاتها، بين العالمين المذكورين.

في العالم الرأسمالي المتقدم، يمكن الرجوع إلى عدة قراءات لهذه الأزمة (A.Granou, 1983: pp181-218). لكن، فيما يعنى بالدولة الراعية . بمعناها الضيق . ثمة إجماع على أبعاد ثلاث، لهذه الأزمة: أزمة التمويل، وأزمة الفعالية، وأزمة "المشروعية" (P.Rosanvallon, 1995. op cité : p8 et p9).

أزمة التمويل، عبرت عن نفسها من خلال، تصاعد العجز في ميزانية الدولة بالموازاة، مع ارتفاع الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب والاشتراكات الاجتماعية)، وهذا ما اصطلح عليه "أثر المقص" (effet de ciseau). أي، التفاوت بين نمو النفقات (من 7 إلى 8%) ونمو الإيرادات (من 1 إلى 3%) (ibid : p8).

أزمة الفعالية، تتعلق بفشل الدولة الراعية في تحقيق الهدفين الرئيسيين لها وهما: الضمان الاجتماعي وتقليص الفوارق؛ بالنظر إلى استمرار حالة الإفقار، والتهميش.. ناهيك، عن التفاوت في الاستفادة من التغطية الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية باتجاه؛ مزيد من الامتيازات للشرائح المتوسطة، على حساب الشرائح الأخرى (S.Penasa, 1996 : p29).

أما أزمة "المشروعية"، فقد نشأت . أساسا . من سابقتها، أي من عجز الدولة الراعية على تحقيق أهدافها. وبالتالي، فهي تطرح تساؤلا حارقا؛ حول مدى فعالية النظام الاجتماعي ككل، في تسيير تلك الاقتطاعات الكبيرة.. (ibid : p29)

فضلا عن هذه الجوانب الخاصة بأزمة الدولة الراعية بمعناها الضيق، يجب أن نضيف ما واجهته "دولة الرفاه" الكينزية باعتبارها، نمط من الدولة الراعية . بالمفهوم الأوسع . وهنا، يتسع بدوره، مفهوم الأزمة ليشمل، تلك الأزمة الهيكلية التي عصفت بالاقتصاديات الغربية المتقدمة، بعد ظهور ما يسمى الركود التضخمي (la stagflation) وما ارتبط به من تدهور في معدلات نمو الإنتاجية وزيادة في الطاقات العاطلة وتفاقم الاختلال الداخلي والخارجي. (رمزي زكي، 1999 : ص110) ويصف سمير أمين هذه الأزمة بـ: «فترة الجزر والركود الطويلة التي تلي فترة المد والرواج الطويلة أيضا» (سمير أمين، 1985: ص3). ومن نافلة القول، التأكيد على علاقة هذه الأزمة بالدولة بل، وتذهب بعض التحاليل الماركسية إلى

اعتبارها أزمة رأسمالية الدولة الاحتكارية:» بحكم الارتباط الوثيق بين الدولة والاحتكارات، فانه لا يمكن اعتبار الأزمة من وجهة نظر اقتصادية فحسب. إنها تمس الدولة نفسها ومعها كل المجتمع» (A.Granou, 1983.op cite.p181)

في العالم الثالث، كانت الأزمة بنفس الأبعاد . وان بخصوصيات مختلفة . وآلت إلى ما هو أسوأ مما آلت إليه، الأزمة في البلدان المتقدمة: هي أزمة تمويل، تمثلت في المديونية الخارجية التي كادت أن تصل بالعديد من البلدان النامية المدينة إلى حالة من عدم القدرة "على سد الرمق" ونعني بذلك عدم القدرة على تغطية الواردات الضرورية. هي أزمة فعالية أيضا، بالنظر إلى فشل نماذج التنمية، في تحقيق أهدافها المعلنة، في البداية. وبخاصة، تغيير "أبنية الإنتاج التابعة والمشوهة" و، عدالة التوزيع في الدخل والثروة. (رمزي زكي، 1999 أ: ص111) ثم، هي أزمة "مشروعية" بالنظر إلى السمتين السابقتين. وبهمنا التوقف قليلا، عند هذا البعد الأخير للأزمة لما له، من صلة قوية، بأزمة الدولة الوطنية. وفي هذا الصدد، يجب القول أن الدولة الوطنية على العموم . باستثناء حالة بعض الدول في آسيا . لم تفشل فحسب على الصعيد الداخلي المشار إليه بل، فشلت أيضا على الصعيد الخارجي؛ إذ، لم تفلح في تحقيق «اندماج فاعل في المنظومة العالمية الرأسمالية قائم على أرضية إنتاجية متصاعدة» (سمير أمين، 1999. مرجع سابق: ص130).. ناهيك، عن فشلها في تسيير المديونية الخارجية؛ بحيث أدى إلى رهن القرار الاقتصادي الوطني، والخضوع لاملأات المؤسسات الدولية من خلال برامج التعديل الهيكلي.

ثانيا : "الدولة التنموية"

تكشف لنا التجربة الآسيوية للتنمية . كما سنرى لاحقا . عن وجود نمط خاص من تدخل الدولة؛ كان له "باع طويل" في تفسير نجاح هذه التجربة، من خلال سياساتها الانتقائية والمستهدفة، المختلفة. ونعني بهذا النمط ما اصطلح عليه: "الدولة التنموية" أو "الدولة الرأسمالية التنموية". ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء، على سلوك وخصائص هذه الدولة بالعلاقة، مع إشكالية التحكم في التبادل الحر والتنمية التي تشغلنا.

1. في المصطلح:

يُنسب الدكتور محمود عبد الفضيل فكرة "الدولة ذات التوجه التنموي" إلى ألكسندر غرشنكرون (A.Gerschenkeron) باعتبارها « تلك الدولة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل معجل، وخاصة عندما تجيء الدولة متأخرة في مضمار التصنيع والتقدم » (محمود عبد الفضيل، 2000: ص 224). وحديثاً، النقط هذا المفهوم من قبل عدد من الكتاب المنشغلين بقضايا التنمية في البلدان النامية عموماً، وفي البلدان الآسيوية، خصوصاً. ويذكر محمود عبد الفضيل من بين هؤلاء: مانويل كاستلس (M.Castells) الذي يعرف " الدولة ذات التوجه التنموي " بـ: « الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنمية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي » (المرجع السابق: ص 225) ؛ فضلاً عن التحولات في الهيكل الاقتصادي المشار إليها في التعريف، يضيف محمود عبد الفضيل بأن « المشروع النهضوي الذي تدير دفته الدولة التنموية، يتضمن إجراء تحولات مهمة في النظام الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، إذ أن عمليات التحول والنهضة لا تقتصر فقط على التحولات في الهيكل الاقتصادي، وإنما تمتد إلى علاقات الإنتاج والهيكل الاجتماعية المصاحبة لها » (المرجع السابق: ص 225) ويستدل محمود عبد الفضيل في إضافته هذه، بتوضيح كاستلس لأحد أهم العوامل التي، ساعدت على تبلور الدولة التنموية في بلدان شرق آسيا؛ وهو غياب طبقة قوية من ملاك الأرض.. والقيام بإصلاحات زراعية... (المرجع السابق: ص 225).

في السياق نفسه، يمكن اقتفاء أثر مفهوم الدولة التنموية بالرجوع إلى "التصور المؤسساتي" للدولة عند عدد من الكتاب البارزين، أمثال بولاني (Polanyi) وفيرر (Weber) وهيرشمان (Hirschman).. (P.Evan, 1992) وحسب هذا التصور: "هناك تكاملية (complémentarité) بين هياكل الدولة والتبادل عن طريق السوق، وبخاصة فيما يعنى بعملية التصنيع" (ibid). وضمن هذا الاتجاه، يرى بولاني: « أن السوق لا يتوقف فحسب على الشبكات الاجتماعية بل، يتوقف أيضاً

على أشكال الدولة وسياساتها. فلا يعمل السوق إلا بفضل تدخل مركزي مستمر (للدولة) وخاضع للرقابة» (ibid). من جهته، يرى هيرشمان «بان ما تفتقر له البلدان النامية ليس الأموال الاستثمارية وإنما المقاولات (l'entreprenariat). ويتعين على الدولة النقاط فرص الاستثمار وضمان انجازها الفعلي، وهو ما يتطلب منها أن تعي جيدا حاجات المستثمرين الخواص وتتوقع (أو تقدر) اكراهاتهم» (ibid). وخلاصة هذا التصور، أن الدولة التنموية هي تلك التي لها قدرة مستقلة ومرتفعة على الفعل؛ وتتوقف هذه القدرة على درجة التلاؤم مع المعايير، الواردة في التعاريف المذكورة.

على مستوى أقل أكاديمية، يمكن الإشارة إلى متابعة الأستاذ بيبير جودي (P.Judet) للمفهوم، والذي يحدثنا عن "الدولة الرأسمالية التنموية" باعتبارها «أداة فعالة للحاق» (P.Judet, 2000)، محددا قوتها الرئيسية في ذلك «التعاون بين البيروقراطية والمؤسسات؛ بحيث أن الدولة هنا بدل أن تأمر، تقترح وتؤثر من خلال نظام من الإدارة الموجهة، مقابل ضمانات مقدمة للمؤسسات حتى تستجيب...» (ibid).

2. الدولة التنموية، التنمية، التبادل الحر:

في ضوء ما سبق، لعل الإحالة النموذجية الأولى لتحليل سلوك وعمل الدولة التنموية، إنما هي التجربة الآسيوية (على الرغم من اقتراب نسبي لأمثلة أخرى عن هذا السلوك والعمل، في بلدان تنتمي لمناطق أخرى في العالم). وعليه، سنركز على هذه التجربة، دون سواها.

أ. التحكم في التنمية:

استنادا، إلى الجانب الأول من تعريف كاستنلس للدولة التنموية. المذكور آنفا. يوجد معياران عن مدى تحكم الدولة في التنمية، وهما: تحقيق نمو مضطرد ومرتفع للنتاج المحلي الإجمالي، وانجاز تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي. وبالعودة إلى واقع التجربة الآسيوية، ندرك بسهولة أن الدولة في البلدان الآسيوية الصاعدة) بما فيها الصين واليابان) قد امتثلت. إلى حد كبير. لهذين المعيارين. يبقى فحسب، أن

نوضح سبيلها إلى تحقيق ذلك. وتحضرنا في هذا الصدد، كل تلك السياسات الانتقائية والمستهدفة التي، خاضتها الدول هناك. نذكر من بين هذه السياسات (رمزي زكي، 2000. مرجع سابق: ص 26): الاستثمار . بمقادير ضخمة . في البنى التحتية الضرورية للتصنيع والتصدير، والاستثمار في البشر، تعليما وصحة وإسكانا.. ناهيك، عن الاهتمام بسياسة التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي. ثم هناك، السياسات المالية والنقدية المؤثرة على الأسعار والأجور والادخار والتي كان لها الفضل في إبعاد شبح التضخم في هذه البلدان. وفضلا عن هذه السياسات الخاصة بالقطاع الصناعي والاجتماعي، يجب إضافة السياسات الزراعية التي تمثل ركنا أساسيا للدولة التنموية، وبخاصة بالنسبة لبعض البلدان الآسيوية، مثل: تايوان وكوريا الجنوبية، حيث بادرت الدولة إلى إصلاحات زراعية، كان لها أثر حاسم في التطور الصناعي الذي شهدته هذه البلدان (J.P.Paulet, 1999: p76 et p77). بل، وذهبت الدولة إلى أبعد من ذلك؛ بإشرافها على مشاتل زراعة الأرز التي، تمثل على حد تعبير بيير جودي «حلة آسيا في زراعة الأرز» (P.Judet, 1996)

ب . التحكم في التبادل الحر:

يبقى الجانب الثاني من تعريف كاستلس (التحول الجذري للعلاقة مع الاقتصاد الدولي). وفي هذا الصدد، فإن عملية الإسقاط لا تختلف عن الجانب الأول من التعريف. فعلى غرار اليابان، استطاعت الدولة التنموية في آسيا، أن تقدم مثالا نموذجيا لإدارة وتسيير الانفتاح الخارجي، إن من جانب الاستيراد أم، من جانب التصدير. ففي البداية، يمكن القول أن دول شرق وجنوب آسيا استوحت سلوكها الحمائي من أفكار ف. ليست . التي سبقت الإشارة إليها . الخاصة بالحماية المؤقتة، والاستعداد للمنافسة الدولية. وهذا ما فعلته كوريا الجنوبية . بامتياز . حيث لم يلجأ هذا البلد إلى تحرير الواردات إلا، بعد اكتسابه للقدرة على التصدير.(محمود عبد الفضيل، 2000. مرجع سابق: ص 184). كما تمدنا تايوان بمثال آخر، عن تحكم الدولة في الواردات اعتبارا للمصالح الوطنية؛ من ذلك إصدار تشريع . في الثمانينات من القرن الماضي . يسمح للسلطات بتعديل التعريف الجمركية . زيادة ونقصانا . في

حدود نسبة، تصل إلى 50% (محمد محروس اسماعيل، 1997: ص 98). وقبل هذين البلدين الناشئين، يمكن الرجوع أيضا إلى تجربة اليابان في هذا المجال، حيث قامت الدولة بفرض قيود صارمة على الواردات خلال خمسينات وستينات القرن الفائت؛ ولم تتجاوز نسبة الواردات الكلية من السلع المصنعة 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي لليابان في عام 1978 (محمود عبد الفضيل، 2000. مرجع سابق: ص 225).

في مرحلة ثانية، اتجهت معظم هذه الدول . كما نعلم . إلى التصدير في الأسواق العالمية بشكل متميز، إذ اكتسبت قدرات تنافسية معتبرة. لكن، هنا أيضا، كان للدولة اليد الطولي على أكثر من صعيد. ويشرح الراحل رمزي زكي ما "فعلته هذه اليد" بشكل مستفيض، نورد فيما يلي بعض ما ورد فيه: (رمزي زكي، 2000. مرجع سابق: ص 26، ص 27)

فمن جهة، كان للدولة دورا أساسيا في دعم الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها البلدان الآسيوية في بعض الفروع التقليدية (صناعة المنسوجات والملابس) حتى، يتم استثمار هذه الميزة لأطول فترة ممكنة من خلال، الحفاظ على مستوى متدني ثابت لأجور بكل الوسائل (بما فيها حرمان العمال من حقوقهم السياسية والنقابية). ثم، هناك السياسات المختلفة تجاه القطاع التصديري التي ستأتي لاحقا، متمثلة في العمل على استقرار أسعار الصرف، وإعفاء الواردات من المدخلات الضرورية للصناعات التصديرية من الرسوم الجمركية، وتوفير التسهيلات المصرفية للمصدرين. ناهيك، عن تلك الرعاية المؤسسية لهذا القطاع من خلال، تكوين مجالس لتنمية الصادرات والتنافسية، وإنشاء المناطق الحرة. هذا إذن، عن دور الدولة التنموية الآسيوية فيما يخص قطاع التجارة الخارجية. لكن، العلاقة مع الاقتصاد الدولي . كما نعلم . لا تتوقف فحسب، على التدفقات التجارية بل تشمل أيضا، التدفقات المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهذه التدفقات لها صلة وثيقة بالتجارة الخارجية. ومن ثم، يتعين أيضا معرفة ما للدولة من دور في هذا المجال.

ففي ما يتعلق بالتدفقات المالية، لا بد من التذكير بدور الدولة الآسيوية الاستراتيجي والعملي، في تجنب البلدان الآسيوية من الوقوع في فخ المديونية

الخارجية . والذي وقعت فيه جل البلدان النامية . وتجلّى هذا الدور خاصة، في التقليل من فجوة الموارد من خلال «تشجيع المدخرات المحلية والعمل على الارتقاء بها باستمرار وذلك عبر توفير سعر فائدة حقيقي مجز ، وتنويع أجهزة تعبئة المدخرات المحلية وإحاطتها بمختلف أشكال العناية الحكومية، وتطوير سوق الأوراق المالية..»(المرجع السابق: ص27). وفي السياق نفسه، حرصت الدولة على عدم التعرض للضغوط الخارجية التي تنجم من الحاجة للاقتراض قصير الأجل ذو التكلفة المرتفعة، وذلك من خلال تكوين رصيد مهم للاحتياطات الدولية..(المرجع السابق: ص28)

فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة وان يختلف الموقف منها . نسبيا . حسب ظروف كل بلد، فمن الواضح أن الدول الآسيوية بمجملها أولت هذه الاستثمارات برعاية خاصة، عبر تقديم الحوافز والتسهيلات المختلفة؛ بغية اجتذابها للمساهمة في تنمية هذه البلدان. لكن، يجب القول أن عين الدولة لم تغفو تماما، عن جانب ضبط نشاط الشركات الأجنبية القائمة بهذه الاستثمارات، وبخاصة في بعض الدول مثل كوريا أو ماليزيا. وفي هذا البلد الأخير على سبيل المثال، فأمام التسهيلات الممنوحة للأجانب للاستثمار، هناك ضوابط محددة يتوجب أن يلتزم بها المستثمر نذكر منها: «ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية»(محمود عبد الفضيل، 2000. مرجع سابق: ص48).

هكذا تتضح بجلاء . في ضوء التجربة الآسيوية . جوانب مهمة في العمل الفعلي للدولة التنموية؛ بما يترجم . إلى حد كبير . عناصر المفهوم الذي انطلقنا منه، سابقا. لكن، للحديث بقية عن الدولة التنموية، وبخاصة حول درجة فعالية ومشروعية عملها. وهذا ما يستوقفنا في الفقرة التالية.

3 . تحديات وآفاق الدولة التنموية:

إذا كانت الدولة الراعية والدولة الوطنية قد استنفذتا . كما رأينا في الفقرة الأولى . مشروعيتهما التاريخية، من جراء أزمة الفعالية(عدم انجاز الأهداف) التي آلتا إليها، فإن الوضع مختلف بالنسبة للدولة التنموية التي، لم تشهد تلك الأزمة بل، كانت على

مستوى عال من الأداء، وقدرة متميزة على التكيف مع متطلبات التنمية، الداخلية منها والخارجية. لكن، يجب القول أن الدولة التنموية وعلى الرغم من نجاحها النسبي هذا، آلت هي الأخرى إلى عدد من الممارسات السلبية التي لا تقلل فحسب من درجة فعاليتها بل، يمكن . كما أشرنا إلى ذلك من قبل . أن تتسبب صدقيتها ومشروعيتها؛ في حال استمرار هذه الممارسات.

إجمالاً، تتصل هذه الممارسات بطبيعة النظام السياسي للدولة، و بسلوك الأعوان الخواص تجاه تدخل الدولة، وبآثار العمل الحكومي أو السياسات العمومية.. (R.Boyer,1998)

بالنسبة للممارسات المتصلة بطبيعة النظام السياسي للدولة ، نذكر أنها انكشفت بجلاء في عاصفة الأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997 إلى حد؛ اعتبار هذه الأزمة « جزءاً وفاقاً لنظام الحكم غير الديمقراطي» (أمارتيا صن، 2004: ص224). وتشمل هذه الممارسات كل ماله صلة، بنقص الشفافية والتعسف والفساد. ناهيك، عن التسلط السياسي القائم على تضيق وقمع الحريات الديمقراطية. وغني عن البيان، أن مثل هذه الممارسات ذات تأثير مدمر، على صدقية ومشروعية الدولة..

بالنسبة لسلوك الأعوان الخواص تجاه تدخل الدولة، يتعلق الأمر بالصعوبات التي تواجه الدولة في ضمان استجابة الأعوان الاقتصاديين الخواص . الخاضعون مبدئياً لمراقبة الدولة . للسياسات العمومية أو، في ضمان الحصول على المعلومات الصحيحة عن اختياراتهم وتوقعاتهم علماً، أن هؤلاء الأعوان قد يلجئون . حسب نظرية التوقعات العقلانية . إلى تشويه تلك المعلومات.. (R.Boyer opcité). ومهما يكن من أمر، يمكن الإشارة إلى ما حدث خلال الأزمة الآسيوية كمثال، عن تلك الصعوبات في المجال المالي؛ حيث نجم الانفلات الخطير للوضع من جراء، ضعف الدولة في مراقبة المصارف الخاصة والأسواق المالية. والنتيجة، أن هذه الصعوبات قد تعيد النظر في ذلك التوافق والتواطؤ بين المؤسسة والدولة الذي كان . كما ذكرنا آنفاً . من بين سمات الدولة التنموية.

بالنسبة لآثار العمل الحكومي يجب القول أن الدولة التنموية لم تنجز كل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بالعمق المطلوب، وشاب السياسات العمومية الكثير من أوجه القصور. فضلا، عن بعض الأخطاء في التخطيط الاستراتيجي وفي التقديرات، اللذين اعتمدتهما تلك السياسات. وفي هذا الصدد، نشير على سبيل المثال، إلى مسألة توزيع الدخل. فالنجاحات الباهرة للدولة التنموية على صعيد النمو الاقتصادي، غطت بشكل ما عن عجزها الملحوظ في حل هذه المسألة. فعلى الرغم، من التحسن النسبي لمستوى الدخل الذي تحقق إلا أن توزيع الدخل والثروة « ظل على درجة عالية جدا من التفاوت، وأن نموذج التوزيع لم يتطور لصالح الفقراء...» (رمزي زكي، 2000. مرجع سابق: ص120) وهذا جانب له تأثيره السلبي أيضا، على صورة الدولة التنموية وبالتالي، على صدقيتها ومشروعيتها.

يجب أن نضيف في الأخير، أن كل هذه الممارسات وان لا تمثل أزمة . بالمعنى الكامل للكلمة إلا أنها، تكشف عن حدود هذا النمط من الدولة، والتي تستدعي مراجعة نقدية لسلوكه وآلياته، وبخاصة باتجاه استيعاب المتطلبات الجديدة لما يسمى المجتمع المدني من جهة، و المتطلبات العالمية للتنمية، من جهة أخرى.

ثالثا: خلفية نظرية..

بعد مقاربتنا التاريخية السابقة لبعض أنماط تدخل الدولة، سنعكف الآن على توضيح الخلفية النظرية، التي تؤسس لهذا التدخل. سعيًا، إلى التقاط أهم التصورات و منطلقات التحليل، في الجدل المستمر حول هذه المسألة .

1 . "التقنين" و"الضبط" (réglementation et régulation):

في التقليد الليبرالي عامة، تعتبر الدولة كـ "عنصر خارجي" عن النظام الاقتصادي. ومن ثم، يأتي الاعتراض قويا، على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛ بالنظر إلى الإرباك الذي سيسببه هذا التدخل في عمل "اليد الخفية" المعهود، على صعيد تخصيص الموارد وتوجيه الأسواق. لكن، في الواقع، هذا الاعتراض . في جوهره . هو مجرد "إعلان مبادئ" للأيديولوجية الليبرالية، ليس إلا. فإذا عدنا إلى

تحليل الرأسمالية . كنمط للممارسة الفعلية لليبرالية . فما أبعد هذا الإعلان، عن الواقع والفكر معا. وهذا ما يفسر . باعتقادنا . وجود نظريات قائمة بذاتها؛ ضمن التيارات الليبرالية المعاصرة (نظريات التقنين)، تبحث . بطريقتها الخاصة . في أسس وأساليب تدخل الدولة. فضلا، عن تلك النظريات غير الليبرالية التي تنطلق من إعادة نظر جذرية في فعالية النظام الرأسمالي برمته (نظريات الضبط).

أ . نظريات "التقنين":

تنطلق هذه النظريات من الإقرار بوجود عيوب في عمل الأسواق؛ ناجمة عن "شوائب" في صورة العالم الحقيقي، مقارنة بالصورة المفترضة في سوق المنافسة الكاملة (F.Teulon,1997.opcité :p42). وتحيل هذه الشوائب في نهاية المطاف، إلى تلك « القطيعة بين البحث عن المصالح الخاصة للمستهلكين والمنتجين، وإشباع الحاجة العامة» (F.Levêque,2004 : p 7) . ومن أمثلة تلك الشوائب، التي يركز عليها التيار الفكري المعروف بـ "اقتصاد الرفاه"، نذكر: وجود آثار خارجية (externalités)، وجود احتكار طبيعي، وجود خيرات (سلع) جماعية (biens collectifs). وفي ضوء تصور تيار "اقتصاد الرفاه" المذكور، يجد تدخل الدولة مبرره في الحالات الثلاث من خلال « قيادة اليد الخفية والتأثير في سلوك المستهلكين والشركات» (ibid : p10). وفيما يلي توضيح موجز، لهذه الحالات الثلاث:

بالنسبة للآثار الخارجية، الايجابية منها والسلبية، يتعلق الأمر باعتبار الآثار، الناجمة عن قرارات عون اقتصادي ما على وضعية عون اقتصادي آخر، مثل: الآثار الايجابية و السلبية على التجارة في حي ما، لإقامة موقف للسيارات بالقرب من المكان (P.Delfaud,1993 : p108). وبالنظر إلى أن هذه الآثار لا تقوم بالأسعار، فإن السوق عاجز عن تصحيح الأضرار التي يمكن أن تصيب عونا اقتصاديا ما وبالتالي، يتطلب الأمر تدخل الدولة للقيام بذلك (ibid : p108).

الخيرات الجماعية، تطرح إشكالا مماثلا، من زاوية تمويل أو إنتاج هذه الخيرات، ذات المرودية "غير المعرفة" بالنسبة للمستثمرين الخواص. ومن ثم، فإن حل هذا

الإشكال يكون خارج منطق السوق، ويستدعي تدخل الدولة (J.Fontanel,2005a : p27 et p28).

الاحتكار من جهته، يضر بالمستهلك (في حالة رفع الأسعار). ولتصحيح هذا الوضع لا مفر من تدخل الدولة بشكل أو بآخر (تقنين نشاط المحتكر من خلال الضرائب مثلا).

هذا باختصار، عن تصور "اقتصاد الرفاه" ومدرسة "الاقتصاد العمومي" المنبثقة عنه. مع الإشارة، أن ثمة اختلافات في الموقف من التقنين داخل هذه المدرسة نفسها، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة وفعالية سلوك المقنن (le réglemteur) (F.Levêque,2004.opcité : pp11-14). كما أن هذه المدرسة برمتها، قد تم "اختراقها" من قبل اتجاهات أخرى، نذكر منها: ما اصطلح عليه الاقتصاد العمومي الجديد الذي يتناول عيوب أو شوائب المقنن (الدولة) نفسه؛ وسبل تصحيحها. ومن هذه العيوب: اللاتماثل في المعلومات بين المقنن والخاضع للتقنين، تفضيل المصالح الشخصية للمقنن، و ضعف صدقية المقنن.. (ibid. : p15 et p16)

إجمالاً، يمكن القول أن أفكار اقتصاد الرفاه والمدارس المختلفة للتقنين العمومي، وإن تصب في مجرى الفكر الليبرالي فإنها، تكشف عن حقائق مهمة حول دور ووظائف الدولة، وبخاصة على صعيد التحكم في بعض المشكلات المعاصرة للتنمية والتبادل الحر، مثل: التلوث، الجريمة، سلوك الهيمنة والاحتكارات العالمية..

ب . نظرية الضبط :

تستند هذه النظرية . التي ذاع صيتها في السبعينات من القرن الفائت . على ثلاثة روافد (J.P.Delas,2001.op cité.p55): التحليل الماركسي (في البعد التاريخي . الاجتماعي و الدور المحوري للعلاقة الأجرية)، والتحليل الكينزي (في دور الدولة)، والتحليل المؤسسي (في دور المؤسسات المختلفة: الشركات، النقابات، الدولة، المجموعات الاجتماعية..). وانطلاقاً من هذه الروافد، اتجهت هذه النظرية إلى توضيح بعض الأسس الهامة لتدخل الدولة، في التاريخ الحديث للرأسمالية نذكر منها:

تلك التسوية التاريخية بين العمل ورأس المال التي طبعت النظام الفوردي في مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية و، دور الدولة في توزيع الدخل على أساس قاعدة فيكسل (la règle de Wicksell) التي توصي بتوجيه أو، ترشيد الأجور والأسعار، بما يضمن زيادة معتدلة للأسعار ونمو سريعا للاستهلاك والتوظيف (ibid. : p55 et p56).

على صعيد آخر، انصبت نظرية الضبط على كشف أبعاد الأزمات التي، ما فتئت تعصف بالاقتصاديات الرأسمالية سعيًا، إلى إبراز حدود السوق في عملية الضبط الاقتصادي وبالتالي، ضرورة تدخل الدولة بشكل أو بآخر، وفق متطلبات المرحلة التي تجتازها الرأسمالية. وبهذا الخصوص، يستوقفنا تحليل أحد الممثلين البارزين لنظرية الضبط: ميشال أجلييطة (Michel Aglietta)، في الطبعة الأخيرة من كتابه الأساسي (الضبط والأزمات في الرأسمالية) (M.Aglietta, 1997: p464) حيث يوضح أجلييطة أن عملية الضبط . خلافا لعملية التقنين . تقوم على اعتبار لدور الدولة ليس كعامل خارجي على النظام أو مجرد أداة بل، كمؤسسة قائمة بذاتها، ذات التزامات ومسؤوليات كبرى، في إذكاء وتحفيز قوى الإنتاجية والنمو وإحياء الأمة.. (ibid. : p464) ويحدثنا أجلييطة بهذا الخصوص عن ما يسميه "الدولة المستثمرة" ذات الدور الحاسم في تكوين، ورعاية، وتجديد الموارد البشرية.. (ibid : p466) وأيضا، في مكافحة التضخم وضبط الأنظمة المالية.. (ibid : pp467-469)

2. في الاقتصاد الصناعي..

ضمن اتجاهات التحليل المعاصرة للمسألة، تستوقفنا كذلك تلك الإسهامات القيمة التي، تنتمي لفرع الاقتصاد الصناعي الدولي. ولعل أهمها تلك التي، تُعنى بتحليل الجانب الاستراتيجي للسياسات التجارية والصناعية والتكنولوجية للدولة.

أ. السياسة التجارية الإستراتيجية:

تمخض مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية من أعمال جيمس براندر (James Brander) وبربرا سبنسر (Barbara Spenser) في بداية الثمانينات من القرن

الفائت والتي، أسست لما اصطلح عليه الحمائية الجديدة. وتنطلق هذه الأعمال من فكرة أساسية مفادها أنه في ظل المنافسة الألغوبولية السائدة للأسواق، بالإمكان (والمطلوب) لجوء الدولة إلى سياسات تجارية (أو صناعية) إستراتيجية، كفيلة بتحقيق مكاسب مهمة لها من خلال، تعديل شروط المنافسة لصالح الشركات الوطنية.. (M.Rainelli,1999a : p88) بل، ويذهب نموذج براندر وسبنسر إلى أبعد من ذلك، ويخلص إلى نتيجة أساسية هي: أن التدخل العمومي لا مفر منه، « ولا بديل عنه» (ibid : p89).

وتقوم هذه المقاربة . كما يرى فيليب باربي . على افتراض أساسي هو وجود شكل من التواطئ (collusion) بين الشركة المحلية والدولة ومن ثم، تطابق مصالحهما (P.Barbet,1997.op cité.p73).

في السياق نفسه، تأتي أعمال الاقتصادي الأمريكي البارز بول كروجمان الذي يرى بأن اللجوء إلى سياسة تجارية إرادية (volontariste) قد يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني في بلد ما على حساب بلدان أخرى إذا ما استطاع إيجاد وسيلة لضمان تفوق (أسبقية) الشركة الوطنية، في الاستفادة من الأرباح غير العادية، على الشركة الأجنبية.. هذه الوسيلة إنما هي السياسة التجارية الإستراتيجية؛ متمثلة في تدعيم الصادرات وتقييد الواردات، مثلاً (P.Krugman,1999 : p201).

هذا، ومن الأهمية بمكان التوقف قليلاً، عند بعض مبررات اللجوء إلى هذه السياسات التجارية الإستراتيجية، بالنظر لعلاقتها الوثيقة بالمسألة التي تشغلنا هنا، وهي مسألة تحكم الدولة في التبادل الحر والتنمية؛ بغية إسناد ما تقدمنا به من فرضيات في هذا الشأن.

فضلاً، عن تلك المبررات التي يمكن أن نستشفها من نموذج براندر وسبنسر . المشار إليه أعلاه . والخاصة، بتقليص هيمنة ونفوذ الشركة الأجنبية، واستخلاص جزء من ريعها (من خلال فرض تعريف أو دعم الصادرات) هناك من جهة ثانية، المبرر الهام الخاص، بالموفورات الخارجية (les économies externes)؛ حيث يصبح تدخل الدولة ضروريا ومرغوبا لـ "تدخيل الخارجيات" (internaliser les

(externalités) . على حد تعبير جاك فونتا نيل (J.Fontanel,2005b : p18) ؛ باتجاه تشجيع الشركات التي تخلق موفورات خارجية ايجابية من خلال، دعم الإنتاج وبرامج البحث والتطوير (A.Bouët,1998 : p155). من جهة ثالثة . وفي نفس السياق . هناك المبرر الخاص بتدعيم التنافسية من خلال، الاستمرار في فرض تعريف مرتفعة على الواردات (حماية السوق الوطنية) إلى حين، انتفاء حاجة المؤسسة الوطنية لذلك... (ibid. : p157)

نشير في الأخير، إلى أن مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية، وان تعرض لانقادات عديدة، طالت الفرضيات والحجج التي ينطلق منها (تعدد المؤسسات التي تدخل السوق، عدم التيقن من النتائج، صعوبة تقييم الموفورات الخارجية، عدم التحكم في المعلومات، إمكانية الردع...) (P.Krugman,1999.opcité.pp208-214) إلا أنه، يضع خطاب التبادل الحر موضع تساؤل؛ على الأقل من جهة الممارسة الفعلية.

ب . الإستراتيجية الصناعية:

ليس بعيدا، عن الإطار الذي يحدد لجوء الدولة إلى سياسات تجارية إستراتيجية، تنشأ أيضا ضرورة لاعتماد الدولة سياسات صناعية للغرض نفسه و/أو لأغراض أخرى. وتندرج هذه السياسات ضمن ما يعرف بالسياسات الهيكلية للدولة؛ التي تعنى بالمدى الطويل.

وتتضمن الإستراتيجية الصناعية تحديدا، مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة سواء، لمساعدة المؤسسات الصناعية . مباشرة . أم، لتغيير البيئة المحيطة بهذه المؤسسات (F.Teulon,1997.opcité.p53). ويتم التمييز عادة، بين نوعين من الاستراتيجيات الصناعية: الاستراتيجيات الدفاعية والاستراتيجيات الهجومية (J.Fontanel,2005a : pp83-85).

الاستراتيجيات الصناعية الدفاعية تنصب أساسا، على إحداث تغييرات عميقة في بنية الأسواق . على غرار السياسة التجارية الإستراتيجية . من خلال إجراءات الدعم أو الحماية. ويأتي تدخل الدولة هنا، إما لإنقاذ أو إعادة تأهيل صناعات أو مؤسسات

إستراتيجية تعاني من اختلال هيكلي معين (صناعات الحديد والصلب، صناعة المنسوجات والملابس، مثلاً)؛ وإما للتكفل بالآثار التي يمكن أن تترتب عن إعادة هيكلة هذه الصناعات (البطالة مثلاً). مع الإشارة، إلى أن هذا التدخل قد يتوجه لمؤسسات خاصة أو عمومية . على حد سواء .

الاستراتيجيات الصناعية الهجومية، تنصب على ترقية بعض الصناعات الإستراتيجية أو، بعض الفروع الواعدة أو الجديدة (مثل الفروع التكنولوجية)، وتدعيم قدراتها التنافسية من خلال برامج تمويل البحث والتطوير، والطلبات العمومية (les commandes publiques) ..

و على غرار مفهوم السياسة التجارية الإستراتيجية، نشهد اليوم جدلاً حول حدود السياسات الصناعية في ضوء تجربة البلدان المتقدمة (الأوروبية تحديداً) التي كشفت عن بعض المساوئ في هذه السياسات (عدم توافق العلاقة بين هذه السياسات والسياسات الاجتماعية، الأثر السلبي للأدوات المستعملة..)(ibid. : p84). لكن، في كل الحالات، لم يؤد ذلك إلى التخلي عن هذا المفهوم بل العكس، ما يلاحظ هو عودته القوية بشكل جديد من خلال التركيز على « تحفيز البحث والتطوير، و تدعيم التنويع بفضل إعطاء الأولوية لنشر المعرفة العلمية، التكنولوجية.. والمساهمة في خلق مزايا نسبية جديدة» (J.L/Gaffard, 2006 : p31)؛ باتجاه إستراتيجية صناعية مهيكلية (stratégie industrielle structurante)؛ تقوم على ما يسمى "أقطاب التنافسية" .. (ibid. : p37)

ج . في نظرية "النمو ذاتي . المركز " (croissance endogène) ..

هذه النظرية . الليبرالية في الأصل . تؤسس لتدخل متعدد الأوجه للدولة؛ كضمان لاطراد النمو (F.Teulon, 1997.opcité.p58). من جهة، باعتبار الموفورات الخارجية في ميادين البحث والتكوين والتربية والبنى التحتية) (E.Magnim, 2002 : p34) و، باعتبار أن النفقات العمومية في هذه المجالات ليست عبئاً، بقدر ما هي وسيلة لتحسين فعالية المؤسسات الخاصة من خلال تأثيرها على الإنتاجية، من جهة أخرى.. (F.Teulon, 1997.opcité.p58).

خاتمة

تضمن مقالنا، مقارنة تاريخية ونظرية موجزة لموضوعة الدور الاقتصادي للدولة. وفيما يلي نحاول تثبيت بعض استنتاجاتنا الرئيسية:

الاستنتاج الأول: أيا كان الإطار الزمني والمكاني للحياة الاقتصادية، لا يمكن الالتفاف حول مسألة ضرورة تدخل الدولة، إن على الصعيد النظري أم، على الصعيد الأمبريقي.

الاستنتاج الثاني: المطلوب هو إعادة تركيز النقاش حول هذه المسألة، باتجاه الأشكال الملائمة لهذا التدخل.

الاستنتاج الثالث: في سياق الظروف الراهنة، حاجتنا . كبلدان نامية . هي إذكاء دور الدولة في العملية التنموية، مع مزيد من تواطئها الفعال في تدبير الشأن التنموي، وانفتاحها السياسي في تدبير شؤون المجتمع، بوجه عام.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1 . أمارتيا صن. 2004. التنمية . حرية. ترجمة شوقي جلال. عالم المعرفة. العدد 303. شهر ماي. الكويت. ص 224
- 2 . أمين، سمير. 1997. في مواجهة أزمة عصرنا. سينا للنشر/ مؤسسة الانتشار العربي. القاهرة/ بيروت. ص. 62
- 3 . أمين، سمير. 1985. «الاقتصاد العالمي والعالم الثالث». دراسات عربية. العدد 8. يونيو. ص 3
- 4 . حبيب، كاظم. 1995. «مشاركة في الحوار الجاري حول الموقف من قطاع الدولة في الأقطار العربية». في كتاب: دراسات في التنمية العربية . الواقع والآفاق . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص 210 .
- 5 . زكي، رمزي. 1999(أ). «آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن». العربي. العدد 482. شهر جانفي. الكويت. ص. 11
- 6 . زكي، رمزي. 1999(ب). «صعود وهبوط الكينزية العربية». العربي. العدد 493. ديسمبر. الكويت. ص. 88

- 7 . زكي، رمزي.2000. المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية. المدى. دمشق. ص26
- 8 . عبد الفضيل، محمود.2000. العرب والتجربة الآسيوية . الدروس المستفادة . مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ص.224
- 9 . محمد محروس اسماعيل.1997. اقتصاديات الصناعة والتصدير. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية. ص98.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1- Aglietta, M.1997.Régulation et crises du capitalisme .Odile Jacob.Paris. p 64
- 2- Barbet, P.1997.Les échanges internationaux.Librairie Générale Française.Paris p 33.
- 3- Bouët, A.1998.Le protectionnisme.Vuilbert.Paris. p155
- 4- Boyer, R.Nov1998 .Etat, marché et développement : Une nouvelle synthèse pour le XXIeme siècle ?.[en ligne].URL : www.cepremap.cnrs.fr pp10-14
- 5- Delas,J.P.Economie contemporaine.Ellipses.Paris.p 393
- 6- Delfaud, P.1993.Les théories économiques.Bouchène.Alger. p 108
- 7- Evans, P.1992.L'état : problème ou solution ?[en ligne].URL : www.fundp.ac.be
- 8- Fontanel, J.2005a.Analyse des politiques économiques.OPU.Alger. p 27,p28
- 9- Fontanel, J.2005b.Evaluation des politiques publiques.OPU/ Université P.Mendes.Alger/Grenoble. p108
- 10- Granou,A/ Y.Baron/ B.Billaudot.1983.Croissance et crise.PCM.Paris. pp 181-218
- 11- Gaffard,J-Luc.2006.« Vers une nouvelle politique industrielle».Lettre de L'OFCE.№ 269.dans : Problèmes économiques.15Février 2006. p 31
- 12- Judet, P.1996. «Développement de l'Asie et le rôle de l'état».Fiche № 19.IREPD.Grenoble.
- 13- Judet, P.2000.Etat et développement : une réflexion en pleine évolution. [en ligne].URL : www.alliance21.org
- 14- Krugman,P.1999.La mondialisation n'est pas coupable.Casbah .Alger.p201
- 15- Levêque, F.2004.Economie de la réglementation.La Decouverte.Paris.p7
- 16- Magnin,E.2002.«Le rôle des institutions».Alternatives-économiques.Hors-serie.№ 53.p 34
- 17- Penasa,S et Tiran.1996.Développement,crises,globalisation.Ellipses.Paris p 25
- 18- Paulet,J.P.1999.L'Asie et la mondialisation-croissance et crises.Ellipses.

Paris.p 76,p 77

- 19- Rosanvallon, P.1995.La nouvelle question sociale.Le Seuil.Paris.p17
- 20- Rainelli, M.1999a.La nouvelle théorie du commerce international.Casbah.
Alger.p88.
- 21- Rainelli, M.1999b.L'organisation mondiale du commerce.Casbah.Alger.
p12, p13
- 22- Schneb, R.1963.Libre échange et protectionnisme.PUF.Paris.p79
- 23- Samuelson,A.1993.Les grands courants de la
penséeéconomique.OPU.Alger p465, p466
- 24- Teulon, F.1997.Le rôle de l'état dans l'économie.Le Seuil.Paris.p73